AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

الأمن الغذائى العربى والتغيرات الاقليمية والعالمية

ابراهيم سليمان*

مقدمة

لقد تطور مفهوم الأمن الغذائى من مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتى، كمضمون سياسى، إلى مضمون اجتماعى يهدف إلى الكفاية الغذائية فى إطار اقتصادى بتطبيق مبدأ الميزة النسبية لمعالجة الميزان التجارى السلعى الزراعى. كما أصبح مستوى الاستهلاك الغذائى للفرد معيارا لنجاح التنمية البشرية، باعتبارها الهدف النهائى للتنمية المتواصلة، ولقد أصبح لزاما على الدول العربية أن تواجه هذه التحديات فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

وفى هذا الصدد تقدم هذه الدراسة تحليلا لمؤشرات الأمن الغذائى فى الدول العربية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والدولية، وأثر كل من السياسات الاقتصادية، والإنتاجية، والتسويقية للمنتجات الغذائية، على الأمن الغذائى العربى. كما تعرض بالتحليل إيجابيات وسلبيات تطبيق اتفاقات حرية التجارة الدولية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، مع التركيز علي دور برامج المخزون الاستراتيجى. وعند قصور البيانات استخدمت نتائج دراسة الحالة فى بعض الدول العربية لقياس اثر بعض السياسات، ولقد لجأت الدراسة لنشرات كل من البنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتقدير المؤشرات موضوع الدراسة.

الاستهلاك الغذائى فى ضوء التعريف العالمى للأمن الغذائى

ينص إعلان روما الصادر عن المؤتمر العالمى المشترك لمنظمتى الصحة العالمية والأغذية والزراعة

* أ.د. ابراهيم سليمان : أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة جامعة الزقازيق.

فى عام ١٩٩٢ على "أن الأمن الغذائى يتحقق عند توافر وسائل حصول كل الأفراد لكل الشعوب على غذاء كافى وآمن يحقق كلا من رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشيطة وصحية".

ولقد أقر ١٨٦ رئيس حكومة أو ممثليهم فى اجتماع مجلس الغذاء العالمى فى نوفمبر ١٩٩٦ إعلان روما للأمن الغذائى العالمى، وأصدروا خطة عمل لتحقيق الأمن الغذائى العالمى، ورسم المجلس إستراتيجية لتسود أداء السوق العالمى سواء فى الدول النامية أو الصناعية تؤكد حق كل إنسان فى التحرر من الجوع. وأكد المجلس فى خطته الموافق عليها (عدا ١٦ دولة من ١٨٦) أن سبل تحقيق ذلك هى الأخذ بسبل التنمية المتواصلة التى حدد معالمها مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية فى "ريو" بالبرازيل عام١٩٩٢، وأكد المجلس أن مدخل تحقيق الأمن الغذائى فى إطار التنمية المتواصلة هو المضى بسرعة فى تنفيذ برامج التنمية الريفية متكاملة.

وفى ضوء هذه الاستراتيجية العالمية للأمن الغذائى تم تحليل نمط الاستهلاك للفرد العربى، على أساس معايير الكفاية الغذائية كما وكيفا مقاسة بالاحتياجات اليومية الصحية للفرد، أى حوالى ٢٣٠٠ كالورى، وحوالى ٥٠ جراما من الزيوت والدهون، وحوالى ٧٠ جراما من البروتين (ثلثها على الأقل من البروتين الحيوانى).

وفى ضوء ذلك تبين من الجدول رقم (١) وجود دولة عربية واحدة هى الصومال يعانى سكانها من عجز غذائى شديد، حيث يقل متوسط استهلاك الفرد فيها من الغذاء عن ٥٠٪ من الاحتياجات، وهناك دولتان هما جيبوتى واليمن يعانى سكانها من عجز غذائى نسبى حيث يقل متوسط استهلاك الفرد فيها من السعرات الحرارية عن ٩٠٪ من الاحتياجات. وثمة دولة واحدة هناك شك فى أن لديها عجزا غذائيا نسبيا هى السودان، حيث يكاد متوسط استهلاك الفرد فيها أن يغطى الاحتياجات. ولكن باقى الدول العربية يزيد فيها متوسط استهلاك الفرد من السعرات كثيرا عن الاحتياجات وعن المتوسط العالمى، عدا العراق وموريتانيا. وهناك فائض كبير فى استهلاك الفرد من الزيوت والدهون فوق الاحتياجات الصحية منها، عدا اليمن، حيث يبلغ المأكول منها حوالى ٧٣٪ من الاحتياجات الصحية.

ويبدو أن مشكلة سوء التغذية بين معظم سكان العالم العربى هى مشكلة نقص محتوى الغذاء من البروتين الحيوانى وليست مشكلة نقص فى السعرات الحرارية، فهناك عدد غير قليل من الدول

العربية تشمل الأردن وسوريا والعراق ومصر وتونس والجزائر والمغرب واليمن وجيبوتى، يقل فيها متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيوانى عن ٢٣ جراما يوميا (ثلث الاحتياجات من البروتين الكلى). كما أن هذا المستوى يقل عن المتوسط العالمى أى حوالى ٣٩ جراما فى اليوم.

أثر الدخل على استهلاك الغذاء

من البيانات المتاحة للدراسة عن الدول العربية يبلغ متوسط الإنفاق على الطعام فى الإنفاق الخاص للفرد حوالى ٤٤٪ فى مصر، وحوالى ٤٥٪ فى المغرب، وحوالى ٣٥٪ فى تونس. علما بأن الإنفاق الاستهلاكى الخاص يمثل حوالى ٧٧٪ ، وحوالى ٦٥٪، وحوالى ٦٠٪ من متوسط دخل الفرد فى مصر والمغرب وتونس على الترتيب، والذى بلغ حوالى ١٢٠٠ دولار، وحوالى ١٢٦٠ دولار، وحوالى ٢١١٠ دولار فى مصر والمغرب وتونس على الترتيب. وهذا يدل على أنه كلما ارتفع مستوى الدخل للفرد انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكى فى دخل الفرد، ومن ثم زادت فرص الادخار المحلى وتمويل الاستثمارات محليا، وانخفضت كذلك نسبة الموجه من الإنفاق الاستهلاكى للطعام، وبالتالى يتاح للفرد والأسرة فرص رفع مستوى المعيشة من السلع والخدمات غير الغذائية. ويؤثر الدخل على الاستهلاك الغذائى من خلال نمو هذا الدخل، أى من خلال تحقيق النمو الاقتصادى ثم نمط توزيع هذا الدخل بين فئات المجتمع. وتعرض الأجزاء التالية السياسات الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الدخل والنمو الاقتصادى.

استهلاك الغذاء والنمو الاقتصادى وتمويل الاستثمار

اشتقت الدراسة المعادلتين الآتيتين من بيانات مؤشرات التنمية التى يصدرها البنك الدولى، ويمثلان نموذجا إرجاعيا متصلا .

حيث:

C = القيمة المقدرة للإنفاق الخاص للفرد فى السنة بالدولار

Y = الدخل السنوى للفرد بالدولار

V = القيمة المقدرة للإنفاق السنوى للفرد على الطعام بالدولار

والقيم بين الأقواس أسفل المعلمات المقدرة تمثل قيمة ت للمعلمات المقدرة.حيث:

× = القيم المقدرة معنوية على مستوى أقل من ٥٪،

= R-2 معامل التحديد المعدل المقدر، = F قيمة ف المحسوبة لمعنوية المعادلة.

$C = 331.7316^* + 0.4406\ Y^*$ (1) $R^{-2} = 0.8413$ $F^* = 11.6052$ (١)

(3.1822) (4.9339)

(2) $V = 253.656^* + 0.1519C^*$ (2) $R^{-2} = 0.8156$ $F^* = 9.851232$

(7.8944) (4.7321)

وقد ثبتت المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة، وكذلك معنوية معامل "ف" المقدر ومن ثم معنوية معامل التحديد عالى القيمة المقدر.وهذا يدل على موائمة الدالة المقدرة لطبيعة العلاقة.

ويتبين من المعادلتين (١) ، (٢) أن الدخل السنوى للفرد مسئول عن ٨٤٪ من التغير فى مستوى الإنفاق الخاص ومن ثم عن مستوى المعيشة للفرد، وأن الإنفاق الخاص مسئول عن ٨١٪ من التغيرات فى الإنفاق على الطعام. كما أن ثابت المعادلة يبين أن الحد الأدنى للإنفاق على الطعام يقدر بحوالى ٢٥٤ دولارا فى السنة، وكذلك الحد الأدنى للإنفاق الاستهلاكى الخاص يقدر بحوالى ٣٣٢ دولارا فى السنة، وأن كل زيادة مقدارها ١ دولار فى دخل الفرد العربى تزيد إنفاقه الاستهلاكى بمقدار حوالى ٤٤ . ٠ دولار وأن كل زيادة مقدارها دولار فى الإنفاق الاستهلاكى تزيد الإنفاق على الطعام بمقدار ١٥ . ٠ دولار، بمعنى أن كل زيادة مقدارها دولار فى دخل الفرد تزيد إنفاقه على الطعام بمقدار ٠٦٦ . ٠دولارا، وحيث إن النمو الاقتصادى يعنى معدل الزيادة الحقيقية فى دخل الفرد مقوما بأسعار ثابتة (معدل النمو الحقيقى) فهو عامل مباشر لتحسين مستوى استهلاك الغذاء. ولكن العجز فى الادخار المحلى عن تمويل الاستثمار اللازم لتحقيق النمو الاقتصادى المستهدف يعنى وجود فجوة فى التمويل الوطنى، والتى تغطى إما بالاقتراض الداخلى أو الخارجى، مما يرفع حجم الدين العام وأهمه المديونية الخارجية لأنها تزيد العبء على ميزان المدفوعات وتسرع من معدل انخفاض سعر العملة المحلية، ويصاحب ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم أسعار الغذاء خاصة إذا كانت الدولة مستوردا صافيا للغذاء.

وهكذا يتبين أن توافر الاستثمارات محدد رئيسى للنمو الاقتصادى، ومن ثم لتحقيق الأمن

الغذائى. ويبين الجدول رقم (٢) أن هناك عجزا فى تمويل الاستثمارات من الادخار المحلى فى كل من الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل أما الدول العربية التى حققت فائضا فى المدخرات المحلية أعلى من الاستثمارات المطلوبة، فهى إما دول مرتفعة الدخل مثل السعودية، أو دول لجأت إلى الحد من الاستهلاك العام والخاص مثل الجزائر، أو دول تخصص صادرات البترول المحدودة لديها لتحقيق حجم تمويل كافى من المدخرات مثل اليمن وتونس. والفائض المحقق من المدخرات فى تونس واليمن يمول عجز الميزان التجارى. ورغم ضخامة الاستثمارات فى خمس دول عربية هى الجزائر والأردن واليمن والسعودية والمغرب لكن معدل نمو السكان كان أعلى من نمو الدخل القومى ولذلك حققت نموا اقتصاديا سالبا، أى انخفضت القوة الشرائية للفرد وهذا يعنى تأثيرا سلبيا على استهلاك الغذاء. وكان أداء الاقتصاد التونسى فى شأن النمو الاقتصادى أفضل المقتصدات العربية فى التسعينات يليه الاقتصاد المصرى، ثم الموريتانى فالسورى وهذا يرجع إما لارتفاع كفاءة رأس المال المستثمر أو انخفاض معدل نمو السكان أو كليهما معا. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الظاهري في كفاءة رأس المال المستثمر، ربما ترجع إلي أن طبيعة مشروعات التنمية فى هذه الدول أغلبها بنية أساسية وتعمير، وهى ذات معامل استرداد طويل المدة لرأس المال. وقد انعكس هذا على ضعف النمو الاقتصادى فى المرحلة الراهنة.

استهلاك الغذاء وتوزيع الدخل

إن متوسط استهلاك الفرد من السلع الغذائية ومدى تحقيقه للاحتياجات الصحية لا يعكس واقع الحالة الغذائية أو الأمن الغذائى فى كثير من المجتمعات لأن الأهم هو توزيع مستويات الاستهلاك بين فئات الدخل المختلفة، والتى تعتبر انعكاسا لمدى عدالة توزيع الدخل. ولقد حدد البنك الدولى فى قياس مؤشرات التنمية أن الفرد الذى يحصل على أقل من دولار فى اليوم يعتبر فى فقر مدقع، ومن يحصل على أقل من دولارين هو تحت خط الفقر، أى أن خط الفقر المدقع يبلغ ٣٦٥ دولارا للفرد سنويا، وأن خط الفقر النسبى هو ٧٣٠ دولار للفرد فى السنة (مقومة بالقوة الشرائية للدولار فى كل دولة بأسعار عام ١٩٨٥). ولهذا يمكن اعتبار نسبة السكان فى الدول العربية الذين لا يحصل الفرد منهم على دولارين فى اليوم تحت خط الفقر، كما قدرها البنك الدولى. والفئات تحت خط الفقر هناك شك كبير فى أن يحصل أفرادها على الكفاية الغذائية الصحية. ويعرض الجدول رقم (٣) نسبة السكان تحت خط الفقر، فى الدول العربية التي توافر عنها بيانات لبحوث ميزانية الأسرة،

والذين قد لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء.

ولا يعنى توافر بيانات عن هذه الدول فقط أن بقية الدول العربية لا توجد فيها فئات تحت خط الفقر وبالتالى لديها عجز فى الكفاية الغذائية. فالدراسة التى عرضت فى ندوة منظمة الأغذية والزراعة فى جنيف فى سبتمبر ١٩٩٩ قد بينت أن هناك عدد غير قليل من الدول العربية لديها فئات تعانى من عجز غذائى، حيث أضيفت هذه النتائج للجدول رقم (٣) فى صورة درجة شدة العجز الغذائى. ورتبت الدول العربية تنازليا وفقا لذلك، أى من أعلى درجة لشدة العجز الغذائى حتى أدنى درجة. ويتضح من الجدول رقم (٣) أن هناك نسبة من السكان فى كل دولة (من ١٦ دولة عربية توافر عنها بيانات)، لديها درجة من درجات العجز الغذائى، ومن ثم لديها نسبة من السكان تقع تحت خط الفقر.

ويبدو أن عوامل أخرى غير مستوى الدخل مثل سياسات الدعم لأسعار الغذاء ووجود مناطق بدوية نائية قد تلعب دورا مهما فى تغير العلاقة الطبيعية العكسية بين مستوى متوسط دخل الفرد ونسبة السكان تحت خط الفقر ومن ثم درجة شدة العجز الغذائى. فرغم ارتفاع مستوى متوسط الدخل في السعودية والكويت فإن درجة شدة العجز الغذائى لديهما أعلى من دول عربية متوسطة الدخل لوجود مناطق كبيرة بدوية منعزلة، ولحركة القبائل عبر الحدود بين السعودية والأردن والكويت والعراق. ويرجع انخفاض درجة شدة العجز الغذائى فى مصر والأردن وسوريا عن المغرب والجزائر، رغم تقارب متوسط دخل الفرد فيها، لوجود برامج دعم غذائى عالية مؤثرة فى أسعار الغذاء فى هذه الدول عما هو سائد فى اقتصاد المغرب والجزائر.

أثر سياسات دعم الأسعار على استهلاك الغذاء

تتحرك معظم إن لم يكن كل الدول العربية بسرعة نحو التحرر الاقتصادى، بعد أن ظلت لفترات طويلة تمتد لعدة عقود تخضع لتدخلات حكومية عميقة فى سوق الغذاء، خاصة الحبوب والبقول وزيوت الطعام والسكر، حيث كانت أسعارها تدعم على مستوى المستهلك بهدف تخفيف أعباء المعيشة، ولتقابل انخفاض الأجور النسبى، بحيث تتحقق مساواة اجتماعية. ولكن نتج عن ذلك زيادة فى الطلب على الغذاء بشكل عجز فيه نمو الإنتاج عن مواجهته، ومن ثم نما حجم الواردات، ومع ارتفاع الأسعار العالمية نما حجم الدعم الغذائى ونما معه أيضا حجم العجز فى الميزان التجارى فى

معظم الدول العربية، وتحول لعبء كبير على ميزانية تلك الحكومات. وهناك دعم آخر متمثل فى سعر الصرف المقيد الذى كان ولازال سائدا فى عديد من الدول العربية. وبرامج الإصلاح الهيكلى التى أخذت بها عديد من الدول العربية (وهناك أخرى فى صدد الأخذ بها) تقتضى تحرير السوق الداخلى والخارجى و مآله سيادة الأسعار الحرة العالمية.

ونظرا لأن مستوى أسعار السلع الغذائية البديلة والمكملة تحكم سلوك المستهلك فى السوق نحو استهلاك الغذاء فإن أثر سيادة الأسعار الحرة على استهلاك الغذاء هو انكماش الطلب لارتفاع الأسعار، ومن ثم انخفاض متوسط الاستهلاك، والذى يؤثر على الكفاية الغذائية للمأكول اليومى. ليس هذا فحسب بل، باعتبار أن الطعام كمجموعة سلعية ضرورية ليس لها بديل يتوقع عند انخفاض استهلاك الطعام نتيجة ارتفاع أسعاره أن يسحب الفرد أو الأسرة من المخصص للإنفاق على السلع غير الغذائية ليعوض جزءا من العجز فى المتاح من ميزانيته المحدودة للإنفاق على الغذاء، خاصة لو لم يرتفع مستوى الدخل ليجابه الارتفاع المتوقع فى أسعار الغذاء. والاضطرار لخفض الإنفاق على السلع غير الغذائية مما يؤدى الى انخفاض فى مستوى المعيشة. وتعرض دراسة الحالة فى مصر هذه الآثار الاقتصادية السلبية على استهلاك الغذاء ومستوى المعيشة نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية.

يبين الجدول رقم (٤) تقديرا لمصفوفة مرونة الطلب لأسعار الأغذية الرئيسية (القمح، الأرز، الذرة، البقول ، السكر، زيوت الطعام)، وكذلك مرونة العبور بين السلع الغذائية وغير الغذائية المقدرة كدراسة حالة فى مصر. واستخدمت لقياس أثر زيادة الأسعار العالمية على انكماش الطلب على السلع الغذائية الرئيسية، وقد حسب معدل الارتفاع المتوقع فى سعر كل سلعة كفرق نسبى بين متوسط سعر المستهلك لهذه السلعة فى السوق المحلى مقارنة بمتوسط السعر العالمى (سعر الحدود) بعد عمل التعديلات المناسبة للهوامش التسويقية.

ويتضح من الجدول رقم (٤) أنه من المتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد المصرى من القمح بنسبة حوالى ١٣,٢٥٪ عن معدله الحالى، وكذلك الحال بالنسبة لكل من الأرز والسكر والبقول وزيوت الطعام، أى يتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد منها بحوالى ٣٩٪ ، ٣٥٪ ، ٤٥٪ ، ٥٢٪، ويتم تعويض النقص المتوقع فى استهلاك الفرد من القمح والأرز بزيادة استهلاك الذرة

بحوالى١٦ ٪، وهذا ربما يبين أهمية دراسة إمكانية خلط الذرة بالقمح فى صناعة الخبز فى الدول العربية منخفضة الدخل والتى لديها عجز كبير فى الإنتاج عن سد احتياجات الاستهلاك، وخلط الذرة بالقمح فى صناعة الخبز نمط استهلاكى مألوف فى الريف العربى. وفى دراسة عن تسويق الحبوب فى مصر اتضح أن نسبة خلط الذرة إلى القمح فى الريف المصرى تتراوح بين (١:١) إلى (٣:١).

ولاشك أن أثر هذا الانكماش فى الطلب على تلك السلع الغذائية الرئيسية سوف ينعكس على الحالة الغذائية، أى على مدى كفاية الاستهلاك للاحتياجات الصحية. وقد تبين من دراسة الحالة المعروضة عن مصر أنه سيؤدى لانخفاض استهلاك الفرد المصرى من السعرات الحرارية بحوالى ٥٠٩ كالورى فى اليوم، أى بحوالى ١٥٪ من المتاح للاستهلاك، وسيمتد النقص ليشمل البروتين أيضا. حيث يتوقع أن ينخفض بحوالى ٩٪ من المأكول. وهذا الانكماش قد يحد من فائض المتاح من السعرات، والتى تدخل غالبا فى نطاق الفاقد أو توجه للدواجن المنزلية. ولكن سوف تزيد فجوة الكفاية الغذائية من البروتين من ١٧٪ حاليا إلى ٢٥٪ لأن معظم البروتين المأكول نباتى المصدر. وبالطبع سوف يتباين هذا الانخفاض من دولة لأخرى، ومن مستوى دخل لآخر، ولكن هذا يتطلب توافر دراسات بالعينة لبحوث ميزانية الأسرة فى كل دولة. والخلاصة أن الآثار السلبية لتحرير أسعار الأغذية على محدودى الدخل ستكون عالية، مما يتطلب برامج موجهة لهم لرفع هذه المعاناة حتى يتحقق النمو الاقتصادى الملائم ويتحسن نمط توزيع الدخل.

ومن جهة أخرى بينت دراسة الحالة المعروضة عن مصر أن سيادة السعر العالمى للطعام نتيجة تحرير التجارة وتطبيق آليات السوق ستؤدى إلى انخفاض عام فى مستوى المعيشة، يتمثل فى انخفاض الإنفاق على السلع غير الغذائية يقدر بحوالى ١١٪ عن المستوى الحالى، وحيث إن متوسط الإنفاق على السلع غير الغذائية حوالى ٥٥٪ من الإنفاق الخاص، الذى يمثل بدوره ٧٠٪ من دخل الفرد، فهذا يعنى أن دخل الفرد يحتاج لزيادة حوالى ٤,٢٪ لتعويض هذا العجز المتوقع، وكذلك يتوقع انكماش صافى فى الإنفاق على الطعام والشراب حوالى ٢٠٪، وباعتبار الإنفاق على هذه المجموعة السلعية ٤٥٪ من الإنفاق الخاص، وأن الأخير يمثل ٧٠٪ من دخل الفرد ، يتبين ضرورة نمو متوسط دخل الفرد العربى بحوالى ٦٪ أخرى، أى مطلوب ١٠٪ نمو فى دخل الفرد العربى حتى لا يحدث تدهور فى مستوى المعيشة إذا تم إزالة للدعم. وباضافة معدل نمو السكان كمتوسط عام للوطن العربى حوالى ٢,٥٪ ، فإن معدل النمو فى الدخل القومى يجب ألا يقل عن ١٢٪. ولتقدير حجم

الاستثمار المطلوب لإحداث هذا النمو فى الدخل القومى، استخدم متوسط معامل رأس مال (كفاءة استثمار متوسطة) حوالى ٤. لتقدير حجم استثمار إجمالى مطلوب حوالى ٤٨٪ من الدخل القومى، وبالطبع فالمدخرات المحلية تعجز عن الوفاء بذلك المعدل العالى، ولذلك فلابد من تحديد الفئات الأكثر فقراً وتوجيه برامج موجهة لها لرفع مستواها الغذائى، دون انتظار أن يحقق النمو الاقتصادى هذا الإصلاح الذى يستغرق زمنا يكون ضحيته فئات تحت خط الفقر.

الإرشاد الاستهلاكى والتوعية الغذائية

إن تفضيل المستهلك لتوليفة معينة من الأغذية فى حدود دخله تمثل ذوق المستهلك، وهو ثالث العوامل الرئيسية الثلاثة الحاكمة لمستوى الاستهلاك الغذائى للفرد، بجانب مستوى الدخل والأسعار. وذوق المستهلك قضية اجتماعية نفسية تخضع لعوامل الثقافة والتراث والتعليم المؤثرة فى الاتجاهات والوعى، ومن ثم تدخل فى إطار الإرشاد الاستهلاكى والتوعية الغذائية.

بالرجوع إلى الجدول رقم (١) تظهر أدلة على ضعف الوعى الغذائى لدى المستهلكين فى عديد من الدول العربية، خاصة الفئات مرتفعة الدخل من الأسر، حيث يزيد متوسط استهلاك الفرد عن ٥٠٪ من احتياجاته من السعرات الحرارية، وكذلك يصل استهلاك الفرد من الدهون فى بعض الدول ما يقترب من ضعف الاحتياجات. وهذا يدل على أن فئات الدخل المرتفعة تستمر فى زيادة استهلاكها من الغذاء مع زيادة الدخل، والتى كان من المفروض وفقا لنظرية سلوك المستهلك الرشيد أن توجه لبنود الإنفاق الأخرى لزيادة رفاهية الفرد. وزيادة المأكول من الطعام عن الاحتياجات يعتبر الوجه الآخر لسوء التغذية، وما يترتب عليها من أضرار صحية للفرد، خاصة أن زيادة الدخل تتحقق مع تقدم العمر حين يتحتم صحيا الحد من زيادة السعرات الحرارية والدهون، كما أن زيادة إنفاق الأسر مرتفعة الدخل على استهلاك الغذاء دون حاجة صحية لذلك يزيد الطلب على الغذاء ويرفع أسعاره مما يزيد العبء على ميزانية الأسر الأقل دخلا عند محاولتها تحقيق احتياجاتها الغذائية، وهو أمر يضاعف من أثره الاتجاه لتحرير الأسعار.

وحتى لو تم التسليم بالرأى القائل أن ما تظهره ميزانية الأغذية من ارتفاع كبير فى استهلاك الفرد من السعرات يرجع لزيادة نسبة الفاقد فى الغذاء فى كل مراحل السوق، وأن الفاقد الفعلى لم يخصم من استهلاك الإنسان من الأغذية، لأن نسبته المقدرة نظريا فى موازين الأغذية منخفضة،

فالأمر يحتاج للتوصية الملحة لتطوير أساليب التقدير الميدانى لهذه الاستخدامات. كما أنه مطلوب أيضا إدراج برامج فى خطة التنمية لتطوير عمليات الفرز والتدريج والنقل والتعبئة والتخزين لتقليل الفاقد الفعلى فى مراحل التسويق. أما الفاقد داخل المنزل فى استخدامات الأسرة أو المقدم للطيور المنزلية فى الأسر الريفية والحضرية منخفضة الدخل فيحتاج لتكثيف الجهود الإعلامية وفى المؤسسات التعليمية ودور العبادة حول أهمية الغذاء ومكوناته واحتياجات الإنسان فى مراحل العمر المختلفة والأضرار الصحية الناتجة عن الإسراف فى تناول الغذاء بما يغير الاتجاهات السلبية فى هذا الشأن ويقوى درجة الوعى الغذائى السليم لدى الأسرة، والمرأة هى المجموعة المستهدف توعيتها خصوصا الأمهات والزوجات. كما يجب تعبئة جهود المعاهد العلمية ذات العلاقة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية لتقديم المادة العلمية للمؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية. والمنظمة العربية للتنمية الزراعية عليها دور فى وضع برامج مخططة قطرية وقومية فى هذا الشأن.

سياسات وبرامج تسويق المنتجات الغذائية

لا يعنى الاتجاه المتنامى نحو تحرير الأسواق والتجارة وإعمال مبدأ آليات السوق انحسارا لدور الدولة فى الإنتاج والتوزيع، ولا يعنى أن ترفع الدولة يدها عن السوق كاملا، بل العكس فدورها يصبح فاعلا ولكن تتغير ملامحه. ويتمثل فى عدة محاور هى: الرقابة على سلامة الغذاء ومطابقته للمواصفات، ضمان عدالة الممارسات التجارية فى سوق الغذاء، توفير الحد من مخاطرة تقلبات الأسعار، تنفيذ برامج غذائية موجهة للفئات الحساسة فى الأسر الفقيرة حتى يمكن ضمان حصولها على الكفاية الغذائية الصحية بصرف النظر عن قدرتها الشرائية وتشجيع القطاع المدنى والجمعيات غير الحكومية على النهوض بمثل هذه البرامج، مع توفير نظم المعلومات التسويقية الكف، المتميزة بالدقة والشفافية لكل أطراف التعامل فى السوق، وتدعيم وتشجيع النهوض بالقطاع التعاونى الاستهلاكى ليساهم فى تحقيق البعد الاجتماعى فى توفير وإتاحة الغذاء بأسعار مناسبة ويساعد فى مكافحة الاحتكار والإغراق.

الرقابة على المواصفات وسلامة الغذاء

تعنى الرقابة ضمان تحقيق السلع الغذائية بكافة أنواعها للمواصفات القياسية سواء المنتجة محليا أو المستوردة. وبصرف النظر عن نظام المواصفات المتبع فلابد أن يتضمن التفرقة بين ثلاثة

أنواع من المواصفات هى: المواصفات الصحية، والمواصفات الفنية التجارية، والمواصفات البيئية. والمواصفات الصحية هى الحد الأدنى لشروط سلامة الغذاء، وهى تستلزم أن تحقق كل السلع الغذائية هذه المواصفات بلا استثناء، وأن تكون دقيقة ولا تقبل التساهل فى الرقابة عليها، وتكون عقوباتها فى مجال التجريم وليس المخالفة. أما المواصفات الفنية التجارية فهى تعنى الاستجابة لطلب المستهلك. وهو محصلة لقوته الشرائية (محصلة لدخله ومستوى الأسعار) وذوقه (محصلة لثقافته وعاداته وتقاليده ومستوى تعليمه ومهنته، وغيرها من العوامل الاجتماعية والديموجرافية). ولهذا فالمواصفات التجارية مرنة بطبيعتها من حيث الشكل والحجم والعبوة والوزن واللون والطعم. وتقتضى أن تتوافر بعدة درجات ونوعيات تلبى مستويات الدخل والتفضيل المختلفة للمستهلكين، ولهذا فالمواصفات الفنية التجارية يجب أن تكون مرنة وغير صارمة، مثل الحال فى المواصفات الصحية، كما يجب أن تشمل الرقابة على علاقة السعر بالمواصفات المعلن عنها لكل عبوة من السلعة لمنع الخداع والغش والتدليس. أما الرقابة على المواصفات البيئية فتعنى الرقابة على إدارة المنتج فى كل مراحله منذ بدأ الإنتاج حتى وصوله للمستهلك. ورغم أن هذه النظم للمواصفات البيئية تعتبر أحد مخرجات النظام العالمى الجديد، ورغم اعتراض الدول النامية على إمكان تنفيذها فى أسواقها، إلا أنه لا يخفى أن توافر مواصفات البيئة السليمة فى إنتاج وتسويق السلعة وتداولها، له عدة منافع اقتصادية كبيرة، فمحاولة تركز توفير الشروط الصحية فى مرحلة معينة مثل التجهيز أو التعبئة أو التصنيع دون المراحل الأخرى يزيد التكاليف بشكل كبير من حيث طرق المعالجة والحفظ والتعبئة، وأيضا يؤدى ولا شك لفقد كثير من القيمة الغذائية للسلعة. ولكن التأكد من إدارة إنتاج السلعة وتداولها بشكل بيئى سليم يخفض هذه التكاليف ويحافظ على قيمتها الغذائية. والمشكلة هى أن الدول العربية مثلها مثل عديد من الدول النامية تفتقر لإمكانيات توفير الشروط البيئية فى المدى القصير، وتحتاج لجهد موحد ومعونة من العالم المتقدم للإسراع فى ذلك لأنه سوف يؤثر على علاقاتها الاقتصادية مع العالم فى السنوات القادمة.

ضمانات عدالة الممارسات التجارية

إن حرية السوق تضمن رفع الكفاءة وحسن توظيف الموارد واستقرار الأسعار وبلوغ أدنى تكاليف للإنتاج، وكل ذلك لصالح رفاهية المستهلك، بشرط ضمان المنافسة الحرة العادلة بين كل أطراف المتعاملين فى السوق، أى بمنع الاحتكار والإغراق بما لا يدع أى منشأة أو قلة منها تتحكم فى

كمية المعروض أو سعر تداوله فى أى مرحلة من مراحل السوق. وتجدر الإشارة إلى أن مكافحة الاحتكار لا تعنى تقييد نمو سعة المنشآت ولكن تعنى منع السلوك الاحتكارى.

وهدف المحتكر هو الحصول على أكبر نسبة من إيراد السوق من خلال تحكمه فى السعر أو إقصاء المنافسين كسلوك معاكس للمنافسة العادلة. والتحكم المفتعل فى السعر من قبل المحتكر أو إقصاء المنافسين من السوق يتم من خلال عدة أساليب منها ربط السوق، وإخفاء السلعة، واللجوء إلى مبيعات التحميل لسلعة غير رائجة بأخرى رائجة، أو من خلال قصر منح هامش أكبر لبعض الوكلاء أو الموزعين المختارين دون غيرهم ودون وجود مبرر مقبول لذلك كوسيلة لإبقاء منشآتهم قائمة دون غيرها، أو قد يلجا للإغراق. والآثار السلبية للسلوك الاحتكارى على المستهلكين عميقة وتتوقف على خصائص السلعة. فإن كانت سلعة غذائية ضرورية ومنخفضة مرونة الدخل و/أو السعر للطلب عليها وليس لها بدائل متعددة وتتحمل مدة تخزين طويلة يتوقع أن يحقق المحتكر أكبر قدر من إيراد السوق برفع السعر. والغذاء بصفة عامة مجموعة غير مرنة الطلب ورفع سعرها يؤدى لتدهور مستوى المعيشة بسحب نسبة من الإنفاق على السلع غير الغذائية لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء.

وتتميز عديد من السلع الغذائية فى كثير من الدول العربية بوجود ظاهرة احتكار القلة فى مرحلتى الجملة والتصنيع بصفة خاصة. ويحتاج الأمر إلى إصلاحات تشريعية تشمل إصدار تشريعات لمنع الاحتكار تهدف لمقاومة السلوك الاحتكارى ينص فيها على دور الأجهزة الحكومية والأهلية ونوع العقوبات المتماشية مع حجم الضرر المترتب على السلوك الاحتكارى. وإصلاحات مؤسسية تشمل إنشاء جهاز حكومى هدفه تنفيذ التشريعات المعدة لذلك، يدعم فاعليته إنشاء جهاز غير حكومى يتمثل فى تكوين اتحادات سلعية تضم أطراف السوق جميعا ذوى المصلحة لكل مجموعة سلعية. وأهمية تلك الاتحادات هو أن طبيعة الممارسات الاحتكارية اليومية يصعب ضبطها إلا من أصحاب المصلحة الممارسين للتسويق. ويجب أن ينص التشريع المصدر على إعطاء صلاحيات احتفاظها بسجلات للممارسات التجارية والإبلاغ عن المخالفين والدفاع عن الأطراف الواقع عليها الضرر.

التمويل والحد من مخاطرة تقلبات الأسعار

إن إعمال آليات السوق والتحرر الاقتصادى وحرية التجارة سوف تؤدى بالقطع لتقلبات فى

الأسعار دورية وموسمية، ولو ترك الأمر دون تدخل حكومى لحاولت كل مرحله من مراحل السوق نقل المخاطرة المتوقعة من حدوث تقلبات فى السعر للمرحلة التالية أو السابقة من خلال أساليب التعاقد المختلفة. ولهذا لابد من وجود صندوق لموازنة الأسعار، وهو ليس صندوقا لدعم الأسعار، بل يعنى تقديم تمويل المنشآت المتعثرة لحين ميسرة، بل ومصدرا للإقراض من أجل تنمية الكفاءة التسويقية.

دور الدولة فى تحقيق البعد الاجتماعى فى السوق فى ظل التحرر الاقتصادى

أوضحت الدراسة فى جزء سابق أن التوجه نحو إلغاء دعم أسعار الغذاء قد يؤدى لعدم حصول فئات حساسة لكفاية الغذاء الصحية (الأطفال والحوامل والمرضعات) وتعرضهم إلى نقص غذائى بدرجات متفاوتة وخاصة بين الأسر منخفضة الدخل، ومع عدم بلوغ معظم المقتصدات العربية درجة مناسبة من عدالة التوزيع للدخول وعدم توازن الأجور مع الأسعار لا يجوز الانتظار حتى يتحقق النمو الاقتصادى الكافى لإصلاح هذا الخلل، فالتنمية البشرية تتطلب توفير الغذاء للجميع بالقدر الكافى فى الوقت المناسب وبالاسعار المناسبة حتى تتحقق تنمية الموارد البشرية القادرة على صنع التنمية المتواصلة. ولذلك لابد من تنفيذ برامج موجهة بمعاونة الجمعيات غير الأهلية.

تنمية القطاع التعاونى

إن تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر تعنى أن التعاون أصبح تعريفيا كيانا طبيعيا له دور اقتصادى اجتماعى هام، بعكس ما هو سائد عن أن التعاون مضمون اشتراكى. فالتعاون بحكم فلسفته يمكن أن يساهم فى توفير الغذاء بأسعار مناسبة يقاوم بها الاحتكار ويخفف من وطأة ارتفاع الأسعار فى ظل الاقتصاد الحر بشرط أن يتم إعادة صياغته على أسس سليمة كقطاع مستقل، مع وجود تكامل التعاون الإنتاجى مع الاستهلاكى.

توفير المعلومات التسويقية

إن ضمان نجاح أسس حرية السوق تتطلب توفير المعلومات التسويقية بشفافية عالية ودقة وحياد. ولهذا استمر دور الأجهزة الحكومية رئيسيا فى هذا الشأن فى الدول الصناعية الكبرى التى بلغت مستوى متقدما فى تطبيق حرية السوق، لأن الأجهزة الحكومية تتمتع بثقة الحيادية فى مسألة معلومات السوق. ولا شك أن الأجهزة البحثية ومعظمها حكومى فى الدول العربية يجب أن تتوجه نحو القيام بهذا الدور بشكل مباشر أو غير مباشر، من حيث دراسات العرض والطلب وتحليل الأسعار

والتنبؤ أو على الأقل تقوم بتدريب الأجهزة المعنية فى الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وبحيث تكون هناك نشرات دورية معتمدة لكل مراحل السوق وتصل للمؤسسات المتعاملة فى السوق بشكل منتظم وسهل يتناسب مع عصر تكنولوجيا المعلومات.

بعض مؤشرات الأداء للتجارة الخارجية الزراعية العربية

الميزان التجارى فى الدول العربية:

يعرض الجدول رقم (٥) نسب تغطية الصادرات للواردات فى الدول العربية. ويتبين أن الصادرات الكلية لم تغطى الواردات الكلية إلا فى الدول البترولية. ودولة لبنان تعانى أيضا من مشكلة نمو وارداتها بشكل كبير جدا بعد الحرب اللبنانية مع تدهور قيمة العملة مما جعل صادراتها لا تغطى سوى ٨,٦٪ من الواردات الكلية في عام ١٩٩٧، وتجدر الإشارة أن موريتانيا هى الدولة العربية غير البترولية الوحيدة التى اقتربت صادراتها من تغطية وارداتها، حيث بلغ حجم العجز التجارى أقل من ٥٪ فقط. وهذا نتيجة للإصلاح الاقتصادى والاستقرار الذى بدأ فى إتيان ثماره بوضوح.

أما بالنسبة للميزان التجارى الزراعى فلم تغطى الصادرات الزراعية الواردات الزراعية فى عام ١٩٩٧، إلا فى السودان وسوريا وموريتانيا، (بلغت الصادرات الزراعية الموريتانية حوالى مرتين ونصف قيمة الواردات فى تلك السنة). وكذلك نجحت تلك الدول الثلاث فى أن تغطى قيمة صادراتها الغذائية فاتورة وارداتها من الغذاء فى نفس السنة. بل وحققت كل من السودان وموريتانيا فائضا من العملات الحرة من الصادرات الغذائية بلغ حوالى ٥٢٪ ، وحوالى ٣٠٪، فوق فاتورة الواردات الغذائية، على الترتيب. وتجدر الإشارة أن فائض الميزان التجارى الزراعى والغذائى فى السودان قد يعكس المضمون الاقتصادى للأمن الغذائى دون المضمون الاجتماعى حيث سبق أن بينت الدراسة - جدول رقم (٢)- أن هناك نسبة من السكان غير قليلة تقع تحت خط الفقر وكذلك تعانى من عجز فى الكفاية الغذائية.

الاكتفاء الذاتى السلعى الغذائى للدول العربية

إن تحليل نسب الاكتفاء الذاتى لأهم السلع الزراعية فى الوطن العربى خلال عقد التسعينات يجيب على عدة تساؤلات تحيط بقضية السوق العربية المشتركة بين التنمية والأمن الغذائى. أولها، هل يحقق الإنتاج الغذائى العربى الاكتفاء الذاتى فى أى سلعة رئيسية لو نشط التبادل التجارى بين

أقطار هذا الوطن؟ يتضح من نتائج الجدول رقم (٦) انه ربما تحقق ذلك بشكل واضح فى الأسماك، ويقترب من ذلك بالنسبة للفاكهة والخضر وربما فى بيض المائدة. وهل زادت نسبة الاكتفاء الذاتى من الأغذية فى الوطن العربى فى النصف الثانى من التسعينات عن نصفها الأول؟ كما اتضح من نتائج الجدول رقم (٦) أن نسبة الاكتفاء الذاتى انخفضت فى النصف الثانى من التسعينات عن النصف الأول لكل من الحبوب، والخضر، والفاكهة، والسكر، والبيض، وحتى الأسماك انخفضت نسبة الفائض التصديرى من ١٥٪ من الاستهلاك إلى ١٣٪ منه. ولكن تحققت زيادة فى نسب الاكتفاء الذاتى فى اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان، والبقول، والزيوت والشحوم. وتجرنا هذه النتيجة إلى سؤال آخر أهم هل السلع التى ذادت فيها نسبة الاكتفاء الذاتى تعنى توجها فى تخصيص الموارد لإنتاج بعض المنتجات وفقا لمبادئ الميزة النسبية على حساب منتجات أخرى مع تطبيق سياسات الاقتصاد الحر؟ فإن كان الأمر كذلك فهى أولى. ولكن يحتاج الأمر للتحقق من ذلك لدراسة أخرى. وسؤال آخر هام هل التجمعات الاقتصادية العربية كان لها اثر على بلوغ درجة أعلى من الاكتفاء الذاتى؟ يتبين من الجدول رقم (٦) أن نسب الاكتفاء الذاتى من الحبوب فى مجلس التعاون لدول الخليج قد انخفضت من ٧٢٪ إلى ٢٣٪ (ويبدو أن هذا راجع لتخلى السعودية عن سياسة التوسع فى إنتاج القمح مهما علت تكاليف إنتاجه)، وللفاكهة، وللزيوت والشحوم وللحوم الحمراء والأسماك (برغم أن لدول الخليج ميزات نسبية عالية فى إنتاج الأسماك) وكذلك فى بيض المائدة، ولكن ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى لدول هذا المجلس فى كل من الخضر والألبان واللحوم البيضاء (وهو أمر يرجع فقط لرغبة المستهلك فى تناول هذه المنتجات طازجة بصرف النظر عن تكاليف إنتاجها). أما فى دول الاتحاد المغربى فقد انخفضت نسب الاكتفاء الذاتى لكل السلع الغذائية الأساسية، عدا الزيوت والشحوم واللحوم البيضاء والبيض والألبان. فهل ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتى من هذه السلع بعينها فى دول الاتحاد المغربى ترجع لأثر التعاون الاقتصادى. ورغم كل ذلك ترى هذه الدراسة أن أولوية التعاون الاقتصادى العربى قبل تحرير التجارة يجب أن تشمل تحرير انسياب الموارد، وحفز الاستثمار المباشر فى الإنتاج الزراعى فى الأحزمة الزراعية العربية.

سياسات التجارة الخارجية فى ضوء تحرير التجارة العالمية

الآثار الإيجابية لتحرير التجارة على الأمن الغذائى العربى

أقر مجلس الغذاء العالمى فى نوفمبر ١٩٩٦ مبدأ هاما، هو أن تحرير التجارة يعتبر منطلقا لتحقيق العالم للأمن الغذائى. وبنى ذلك على أن حرية التجارة تؤدى لإعمال مبدأ الميزة النسبية

لتخصيص الموارد فى كل دولة، ومن ثم تؤدى إلى النمو الاقتصادى وبالتالى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبذلك تساهم فى ارتفاع استهلاكهم من الغذاء وبلوغ الأسر مستوى مناسب من الأمن الغذائى، لأن التبادل التجارى، وفق مبدأ الميزة النسبية ودون قيود، يؤدى لزيادة استهلاك الغذاء وتنوعه لكافة الشعوب، أكثر مما يؤدى إليه مبدأ الاكتفاء الذاتى. فحرية التجارة تؤدى لزيادة العرض المحلى المتاح من الغذاء، والذي بدوره يساهم فى خفض أسعار المستهلك من الطعام فى السوق المحلى. كما انه يؤثر فى جانب الطلب من خلال تصدير الفائض من الأغذية التى لدولة ما ميزة نسبية فيها واستيراد أغذية أخرى أقل تكلفة من دولة أخرى لها فيها ميزة نسبية، وبالتالى يتسع مدى المتاح من الغذاء للاستهلاك المحلى كما ونوعا فى كلا الدولتين، ومن ثم يتحسن المستوى الغذائى ويتعاظم إشباع المستهلك، أى أن حرية التجارة تؤدى لزيادة مستويات الاستهلاك عما يسمح به الاعتماد على الإنتاج المحلى، ومن ثم تؤكد عدم جدوى مبدأ الاكتفاء الذاتى فى الغذاء (شعار السبعينات).

وتقدم حرية التجارة وسائل أقل تكلفة لتحقيق الأمن الغذائى لكل قطر دون اللجوء إلى مخزون استراتيجى غذائى، لأنها تسمح بمعالجة التقلبات فى العرض المحلى حتى فى المنتجات التى للقطر فيها اكتفاء ذاتى أو فائض. وأنصار هذا الرأى يدعون أن تطبيق حرية التجارة والميزة النسبية سوف يؤدى الى اتجاه متناقص فى الأسعار العالمية للأغذية فى الأسواق العالمية نتيجة للتقدم التكنولوجى وزيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدى إلى انخفاض فى تكاليف النقل وتكاليف الشحن والتداول فى الموانئ.

ويقدم أنصار حرية التجارة عدة ضمانات على أن تجارة الغذاء لن تستخدم لأغراض سياسية، من هذه الضمانات أن مجلس الغذاء العالمى فى نوفمبر ١٩٩٦ قد ذكر فى إعلانه الموقع عليه رؤساء حكومات ١٨٦ دولة أو ممثلوهم تحت البند رقم (٤) فى المادة (٤-٢) انه يجب أن تتعهد الدول الموقعة بأن تضمن تلبية احتياجات واردات الغذاء الضرورى لكل الدول، أخذا فى الاعتبار الأسعار العالمية وتقلبات العرض العالمى والمحلى، وأخذا فى الاعتبار أيضا احتياجات الاستهلاك للفئات الحساسة، مثل الأطفال، خاصة فى الدول الأقل نموا. هذا التعهد يفرض علي الدول المصدرة أن تسلك سلوك المصدر الموثوق به ذى المصداقية فى عرض الغذاء، لزبائنها المتاجرين معها، وعليها أيضا أن تجعل كل سياساتها وبرامجها التصديرية متفقة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية حتى تتحقق

الحماية للدول النامية المستوردة بما يكفل شراء احتياجات الأخيرة من الغذاء الأساسى من السوق العالمي بشروط مناسبة. علاوة على ذلك فهناك معايير موضوعة من قبل منظمة التجارة العالمية لمساعدة أقل الدول نموا، أى تلك المستوردة الصافية للغذاء ترمى إلى تمويل استيرادها من الغذاء من خلال المؤسسات المالية العالمية وأهمها صندوق النقد الدولى. كما أن اتفاقية الزراعة (AOA) الموقعة ضمن اتفاقات جولة أورجواى تنص على منع أى إجراءات للمقاطعة أو الحصار فى تصدير الغذاء لأسباب سياسية أو عسكرية، وهو ما أكده ونص عليه إعلان روما لمجلس الغذاء العالمى فى عام ١٩٩٢ حيث أكد على أن "الغذاء يجب ألا يستخدم كوسيلة للضغط السياسى أو الاقتصادى"، كما ينص على أنه يجب "ألا يأخذ طرف بمفرده إجراءات فى تجارة الغذاء تتعارض مع القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة".

بل ذهب البعض لأبعد من ذلك وقدم نماذج اقتصادية قياسية توضح أن تبني دولة ما لمبدأ حرية التجارة وتطبيق أسس الميزة النسبية تؤدى فى المدى الطويل إلي زيادة معدل التوظف فى تلك الدولة.

الآثار السلبية لحرية التجارة على الدول العربية

برغم المنافع العديدة لحرية التجارة فيرى عدد غير قليل من الباحثين الاقتصاديين أن لها آثارا سلبية على اقتصاد معظم الدول العربية. وتعرض الدراسة فى هذا الجزء أهم تلك السلبيات المتوقعة.

أثر حرية التجارة على إزالة الفقر

قد يكون لتطبيق حرية التجارة آثار سلبية من خلال التنافس المتوقع لغير صالح نظم إنتاج الغذاء التقليدية، ومن ثم شرائح المجتمع المستخدمة لها. ويمكن القول إن منافع حرية التجارة قد لا تصل إلى الفئات الأقل فقرا فى العالم. ولهذا يوصى مجلس الغذاء العالمى أن يصاحب تطبيق مبدأ حرية التجارة سياسات محلية اجتماعية واقتصادية للتأكد من أن منافع النمو الاقتصادى المترتبة على حرية التجارة قد بلغت جميع الفئات حتى الفقراء منهم.

حرية التجارة والشروط البيئية

هناك محاذير خاصة باحتمال التعارض بين منافع حرية التجارة وتطبيق الشروط البيئية فى سياسات التجارة العالمية. وقد بدأت هذه المحاذير منذ إعلان اتفاقات جولة أورجواى فى شأن التجارة

والبيئة، حيث ألقت احتمالات الآثار السلبية لمعايير البيئة بظلالها القاتمة على مستقبل نمو صادرات الدول الآخذة فى النمو، ومعظمها إما زراعية أو غذائية، وبالتالى أصبح نموذج التبادل التجارى الحر ومنافعه مفتقرا لواقع ملموس يؤازره. وقد أكد النظام العالمى الجديد حرصه على تطبيق هذه المعايير فى مؤتمر الدول السبع الصناعية في شهر يونية ١٩٩٩، ولا يخفى أن مواجهة مرض جنون البقر أو تلوث المنتجات الحيوانية والأعلاف بمادة "الديوكسين" وغيرها قد أعطت الأمر بعدا دراميا. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر امتد ليشمل مسألة التراكيب الوراثية المتحولة GMOS ، بل إن القضية أصبحت تمثل التحدى الأهم فى تطبيق نظام تجاري عالمى أكثر حرية للغذاء والمنتجات الزراعية.

ولقد فشل حتى الآن مسعى اتفاقية سلامة الغذاء الصحية (SPS) نحو إيجاد معايير متجانسة على أساس مواصفات عالمية موحدة لأنها لم تتمكن من منع عيوب وسلبيات طرق الرقابة المحلية على المواصفات فى الدول الآخذة فى النمو المؤدية لعدم مطابقة خصائص السلع الغذائية المصدرة للمتطلبات فى دول العالم مرتفعة النمو، خاصة تلك السلع المنتجة من خلال سلاسل طويلة وأهمها المنتجات الحيوانية. ورغم ذلك تتضمن اتفاقية المواصفات الصحية حماية تلقائية أيضا حتى للدول التى تعجز نظم الرقابة والتوزيع فيها عن مواكبة المواصفات العالمية، لأنها تنص على حق أعضاء منظمة التجارة العالمية فى حماية حياة الإنسان والحيوان والنبات والصحة العامة داخل أقطارها، ولهذا بمجرد أن نشرت المنظمات العالمية المعارف الأولية لمشكلة تلوث المنتجات بمادة الديوكسين، مارست أقطار كثيرة هذا الحق بسرعة.

وهناك اجتهادات من كل من منظمة الأغذية والزراعة وهيئة مواصفات الغذاء (CAC) والمؤسسة العلمية للمواصفات (ISO) ومجلس الوحدة الأوروبية (EU) فى وضع دليل عالمي لمواصفات الأغذية، ومازالت هذه الهيئات تناشد الهيئات الوطنية فى التعاون لوضع أسس التطبيق والرقابة ومعايير القياس التى تواكب هذه النظم. والجامعة العربية ومنظماتها يمكن أن تلعب دورا فى التعاون المشترك لمواجهة هذه القضية التى تؤثر سلبا على نمو الاقتصاد العربى فى العقدين القادمين.

حرية التجارة لا تلغى جدوى الاستثمار فى المخزون الغذائى الاستراتيجى أو بلوغ حد آمن من الاكتفاء الذاتى

هناك من يدحضون الفرض القائل إن المخزون الاستراتيجى غير ذى جدوى تحت مظلة التطبيق

الكامل لحرية التجارة العالمية، حيث يطرح الرافضون القضية بوجه آخر وهى ما مدى المصداقية فى الاعتماد على العرض العالمى من السلع الإستراتيجية ومن ثم أسعارها العالمية؟ فما زالت أزمة الغذاء العالمى فى عامى ١٩٧٣ - ١٩٧٤، تلقى بظلالها على السوق العالمى. ويبدو أن مرجع الشك في هذه المصداقية أمران، أولهما أن طبيعة الإنتاج الزراعى العالمى يجعله دائما معرضا لأثر العوامل المناخية، لأن معظم نظم الزراعة فى العالم مطرية، ومن ثم يخضع العرض منها لتقلبات معدلات سقوط المطر، خاصة فى الأشهر الحرجة من نمو المحاصيل، كما أن النظرية العنكبوتية للأسعار الراجعة لتأخر استجابة الانتاج الزراعى، تجعل تقلبات العرض نتيجة تقلبات الأسعار احتمالا لا يمكن تجاهله. أما الأمر الثانى فهو البعد السياسى فى عصر القطب العالمى الواحد وتوابعه التى تدور فى فلكه، والتى أضعفت من درجة المصداقية فى تطبيق مبادئ العدالة، وليس أدل على ذلك من سياسات الحصار الاقتصادى التى طبقت عدة مرات وبمكاييل مختلفة الأوزان فى المنطقة العربية وغيرها، وآثارها السلبية على شعوب هذه الدول مازالت وستبقى لفترة طويلة من الزمن.

كما أن المعارضين يرون أن مسألة تمويل المؤسسات المالية لواردات الغذاء للدول الأكثر فقرا لا تتحقق تلقائيا ولكن مازالت تحتاج لعناية كبيرة فى بلورة المادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة لجولة أوروجواى، وهذا يحتاج لجولات أخرى من المفاوضات المستمرة، ولهذا يجب أن يتسع تعريف هذه الالتزامات ومذكراتها التفسيرية لتشمل التوقعات المستقبلية الممكنة، حتى تتسم حرية التجارة بالمصداقية. وحتى ذلك الوقت لابد من وجود مخزون استراتيجى عربى ومخزون طوارئ، على الأقل، من الحبوب يخدم احتياجات الإنسان والثروة الحيوانية، ويمكن أن يتم فى إطار عربى مشترك، بما يضمن المساومة على أسعار أفضل للحجم الكبير ويضمن كفاءة السحب والتعويض.

تحديات تواجه السياسات الزراعية فى ضوء برامج التحرر الاقتصادى

فى ضوء حتمية تحقيق الأمن الغذائى العربى ببعديه الاجتماعى والاقتصادى مع تطبيق حرية التجارة وآليات السوق والخصخصة لأنشطة الإنتاج والتوزيع فى كل مقتصد عربى، تواجه السياسات الزراعية العربية عدة تحديات هامة:

أولها أن مقتضيات التحرر الاقتصادى وإعمال آليات السوق ترمى إلى توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق الكفاءة من خلال اقتصاديات السعة الكبيرة والتقنيات المولدة للدخل، وهذا

يتطلب التنمية من القمة للقاعدة، ولذلك فرغم أنه منهج قد يحقق نموا زراعيا كبيرا ولكنه لا يعنى بالضرورة تحقيق العدالة فى التوزيع أو المتطلبات الاجتماعية سواء فى الحضر أو الريف لأن معظم الحيازات فى الدول النامية ومنها العربية صغيرة . ولهذا يتطلب النجاح فى جنى ثمار التحرر الاقتصادى تعديلات هامة فى السياسات الوطنية فى مجال التنمية الريفية والزراعية والغذائية، تحقق توافقا بين توجهات التحرر الاقتصادى وواقع الريف العربى، تتمثل فى تطبيق برامج التنمية الريفية المتكاملة وانعاش دور التعاونيات.

وثانى هذه التحديات أن مضمون التحرر الاقتصادى يعنى تحررا للأسواق المحلية والعالمية سواء كانت أسواق المدخلات أو المخرجات، ولكن للأسف لا ينطبق ذلك على سوق العمل الذى لدى الدول العربية منه وفرة كبيرة فى العرض قابلة للتصدير للدول الغنية ، بل الأخيرة تضع قيودا صارمه فى هذا الشأن.

وثالث هذه التحديات أن البعد البيئى أصبح شرطا وقيدا من قبل النظام العالمى الجديد يفرض على الدول الأقل نموا عقوبات اذا هى عجزت عن تحقيق متطلبات حماية البيئة بمفهومها الواسع، أى ليس فقط حمايتها من التلوث، بل والمحافظة على الموارد من التدهور مثل التصحر أو إزالة الغطاء الخضرى أو تدهور المراعى نتيجة الرعى الجائر، أو استنزاف الموارد السمكية الطبيعية، أو ارتفاع مستوى الماء الأرضى، أو نقص خصوبة التربة، وهى ممارسات يتهم بها الشمال المتقدم دول الجنوب (الدول الآخذة فى النمو)، والتى تبرر بدورها هذه الممارسات بأنها تتم تحت وطأة الطلب الملح لزيادة إنتاج الغذاء، أو التنمية العمرانية أو الصناعية فى خطط طموحة ترمى للتعجيل برفع مستويات الدخول المنخفضة حاليا بشكل واضح. وفي هذا الصدد تطلب دول الجنوب من الشمال أن يقدم العون التقني لإيجاد حلول بديلة.

ورابع هذه التحديات يتمثل فى قضية نقل التكنولوجيا والقيود المفروضة عليها من خلال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights) والتى تخلق عائقا أخر أمام زيادة معدلات التوظف وإمكانية تحقيق البعد الاجتماعى للتنمية الزراعية والريفية. كما يبدو أن النظام العالمى الجديد يدفع دول الجنوب إلى ترك أبحاث تطوير التكنولوجيا الحيوية باعتبارها مكلفة لمؤسسات البحث فى دول الشمال دون الرغبة فى أى تعاون مشترك. ولذلك تحتاج هذه الاتفاقية لمزيد من التفاوض والجهد من أجل صالح الدول النامية.

وخامس هذه التحديات ينبع مما تحمله تبعات خطط التحرر الاقتصادى إلى شعوب دول الجنوب من تبنى غير مقنن للمعايير الاجتماعية والاقتصادية بل وحتى السياسية التى يأخذ بها الشمال عند اللجوء إليه ممولا ومانحا للعلم والتكنولوجيا لشركائه فى الجنوب، وتتجاهل دول الشمال المتقدم عندما تفرض تلك الشروط ضمنيا وفى العلن أنها بلغت تلك المراحل من التنمية البشرية والاجتماعية بعد عدة عقود وأحيانا قرون من التحديات والكفاح، ولذلك يعتبر تعسفا منها عندما تضع شروط حقوق الإنسان وحماية البيئة والديمقراطية وحرية الفكر المطلقة شروطا مسبقة على دول الجنوب كضمان لنفاذ سلعها التصديرية إلى أسواق الشمال.

وسادس هذه التحديات أنه فى الوقت الذى يروج فيه النظام العالمى الجديد لحتمية نموذج التنمية المتواصلة الذى يضمن الحقوق والمسئوليات المتساوية للمشاركين فى الأنشطة الاقتصادية على كوكب الأرض، يتجه الشمال المتقدم إلى نموذج الشركات عابرة الجنسيات التى أصبحت فى طريقها للتحكم فى كل السوق العالمى للسلع الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا. والمستغرب أن الاتفاقات الدولية الاقتصادية الحالية تضمن صون هذه المؤسسات العملاقة رغم أنها تهمل لحد كبير تحديد التزاماتها ومسئولياتها. وبالمقارنة فإن حقوق صغار المزارعين والعمالة الزراعية غير الحائزة قد أسقطت حقوقهم من ساحة مناقشات مفكرة الاقتصاد العالمى. ولذلك يجب التأكيد على أن سياسات تحرير نظم إنتاج الغذاء لن تؤتى ثمارها المرجوة بل ربما حدث العكس لو لم يعتنى النظام العالمى الجديد بإصلاح بناء المنظمات العالمية لتصبح قوية وفى ذات الوقت ديموقراطية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والتى بدورها يجب أن تسعى بقوة لمعالجة الاتجاه المتزايد نحو الاستقطاب الاجتماعى بين الأقطار وداخلها. كما يجب قبول أن تطبق الحكومات بشكل انتقائى بعض السياسات الرامية لحماية الفقراء التى ثبت نجاحها فى الماضى. ولكن على الدول العربية ألا تنتظر تغير التوجهات فى المناخ العالمى لصالحها، باعتبار ذلك يدخل فى نطاق الاحتمالات غير المؤكدة، بل يجب عليها أن تبحث عن أطر لتكتلات اقتصادية فعالة لمواجهة هذه التحديات، متناسية أية خلافات سياسية فى الماضى أو الحاضر.

جدول رقم (١) أنماط الاستهلاك الغذائى اليومى للفرد العربى فى عام ١٩٩٧

الدولة	كيلو كالورى	جرام بروتين			جرام دهون وزيوت طعام		
		كلى	نباتى	حيوانى	كلى	نباتى	حيوانى
الاردن	٣٠١٤	٧٥,١	٥٥,٩	١٩,٢	٨٦,١	٦٧,٤	١٨,٧
لبنان	٣٢٧٧	٨٤,٨	٦٠,٤	٢٤,٤	١٠٧,٩	٧١,٧	٣٦,٢
سوريا	٣٣٥١	٨٥,٩	٦٥,٤	٢٠,٥	٩٥,٠	٦٤,٠	٣١,٠
العراق	٢٦١٩	٥٦	٥٠,٣	٥,٧	٧٧,١	٧٠,٢	٦,٩
مصر	٣٢٨٧	٨٩	٣٤,٢	١٤,٨	٥٧,٦	٤١,١	١٦,٥
ليبيا	٣٢٨٩	٧٨,٥	٥٥,١	٢٣,٤	١٠٦,٠	٨٤,٩	٢١,١
تونس	٣٢٨٣	٨٧,٥	٦٧,٨	١٩,٧	٩٢,٩	٧٥,٥	١٧,٤
الجزائر	٢٨٥٣	٧٨,٦	٦٠,٩	١٧,٧	٦٩,٦	٥٣,٨	١٥,٨
المغرب	٣٠٧٨	٨١,٧	٦٦,٤	١٥,٣	٦٠,٧	٤٦,٣	١٤,٤
موريتانيا	٢٦٢٢	٧٤,١	٤٤,٢	٢٩,٩	٦٤,١	٣٦,٩	٢٧,٢
السعودية	٢٧٨٣	٧٨,٤	٤٦,٩	٣١,٥	٧٨,٦	٥١,٥	٢٧,١
الكويت	٣٠٩٦	٩٧,٣	٤٧,١	٥٠,٢	٩٤,٧	٤٨,٢	٤٦,٥
الامارات	٣٣٩٠	١٠٤,٣	٥٠,٠	٥٤,٣	١٠٩,٠	٥٠,٠	٥٩,٠
اليمن	٢٠٥١	٥٤,٤	٤٥,٠	٠٩,٤	٣٦,٥	٢٦,٠	١٠,٤
السودان	٢٣٩٥	٧٥,٤	٤٨,٣	٢٧,١	٧٥,٣	٤٣,٢	٣٢,١
الصومال	١٥٦٦	٥٢,٨	١٥	٣٧,٨	٦٠,٤	١١,٩	٤٨,٥
جيبوتى	٢٠٨٤	٤٣,٧	٣٠,٧	١٣	٦٠,٨	٤٥,٩	١٤,٩
متوسط العالم	٢٧٨٢	٧٤,٠	٤٦,٩	٢٧,١	٧١,٧	٣٩,١	٣٢,٦

المصدر:

جمعت وحسبت من:

منظمة الاغذية والزراعة (١٩٩٩)، الميزان الغذائى" : قاعدة بيانات روما ، ايطاليا.

جدول رقم (٢) التمويل والاستثمار والنمو الاقتصادى فى الدول العربية

الدولة	متوسط دخل الفرد بالدولار فى ١٩٩٧	معدل نمو (٪) ٩٧/٩٦ فى:			(٪) من الدخل القومى			
		الدخل القومى	السكان	دخل الفرد	العجز أو الفائض فى الميزان التجارى	العجز أو الفائض فى الميزان التجارى	اجمالى الاستثمار	معامل رأس المال
الجزائر	١٥٠٠	١,٧	٢,٣	-٠,٦	+٩	+٩	٢٦	١٥,٢
مصر	١٢٠٠	٦,٤	١,٩	٤,٥	-٥	-٥	١٨	٢,٨
الاردن	١٥٢٠	٠,٩	٢,٧	-١,٨	-٢٣	-٢٣	٢٩	١٠,٧
لبنان	٣٣٥٠	غ م	غ م	غ م	٢٧	-٤٤	-٤٤	
موريتانيا	٤٤٠	٥,٠	٢,٩	٢,١	-٩	-٩	١٨	٣.٦
المغرب	١٢٦٠	-٢,٣	١,٧	-٤,٠	-٤	-٤	٢١	٩.١
السعودية	٧١٥٠	١,٩	٣,٣	-١,٤	+١٥	+١٤	٢٠	١٠.٥
سوريا	١١٢٠	٣,٦	٢,٧	٠,٩	-١٠	-١٠	٢٧	٧.٥
تونس	٢١١٠	١٠,٨	١,٦	٩,٢	+٣	-٢	٢٧	٢.٥
اليمن	٢٧٠	٢	٢,٥	-٠,٥	+١٠	-٨	٢١	١٠.٥

غ م = بيان غير متوافر

المصدر جمعت وحسبت من:

البنك الدولي. (١٩٩٩). "مؤشرات التنمية في العالم ". حجم الاقتصاد". واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. ص. ١٢- ١٥.

البنك الدولي. (١٩٩٩). "مؤشرات التنمية فى العالم ". هيكل الطلب". واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. ص. ٢٢٠- ٢٢٣.

جدول رقم (٣) نسبة السكان تحت خط الفقر ونسبة الذين يعانون من عجز غذائى

فى بعض الدول العربية

الدولة*	متوسط دخل الفرد بالدولار فى عام١٩٩٧	(٪) السكان تحت خط الفقر (١)	(٪) لشدة أو عمق الفقر (٢)	(٪) للسكان الذين يعانون عجزا غذائيا
الصومال	غ.م	غ.م	غ.م	أكثر من ٥٠٪
السودان	٢٩٠	غ.م	غ.م	٢٧٪-٣٧٪
موريتانيا	٤٤٠	٦٨,٤	٣٣	١٧٪-٢٦٪
اليمن	٢٧٠	غ.م	غ.م	١٧٪-٢٦٪
العراق	٣٩٧٣	غ.م	غ.م	١٧٪-٢٦٪
الجزائر	١٥٠٠	١٧,٦	٤,٥	٨٪-١٦٪
المغرب	١٢٦٠	١٩,٦	٤,٦	٨٪-١٦٪
السعودية	٧١٥٠	غ.م	غ.م	٨٪-١٦٪
الكويت	١٧١٣١	غ.م	غ.م	٨٪-١٦٪
مصر	١٢٠٠	٥١,٩	١٥,٣	أقل من٨٪
الاردن	١٥٢٠	٢٣,٥	٦,٣	أقل من٨٪
لبنان	٣٣٥٠	غ.م	غ.م	أقل من٨٪
سوريا	١١٢٠	غ.م	غ.م	أقل من٨٪
الامارات	١٧٨١١	غ.م	غ.م	أقل من٨٪
ليبيا	غ.م	غ.م	غ.م	أقل من٨٪
تونس	٢١١٠	٢٢,٧	٦,٨	أقل من٨٪

* تمثل الدول التى تجرى بحوث ميزانية الأسرة بالعينة، (١) نسبة السكان الذين يحصل الفرد فيهم على أقل من دولارين فى اليوم،(٢) نسبة الفجوة بين دخل الفرد فى اليوم وخط الفقر،

غ.م = بيانات غير متوافرة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

(١) البنك الدولى (١٩٩٩). "التقرير السنوى لمؤشرات التنمية فى العالم"، جدول رقم (٢,٧) الفقر. ص ٦٨ ، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة: قسم السياسة السلعية والتنبؤات- إدارة السلع والتجارة (١٩٩٩). " اتجاهات كل من الإنتاج الزراعى والطلب والتجارة والأمن الغذائى فى العالم". ندوة منظمة الأغذية والزراعة عن "الزراعة والتجارة والأمن الغذائي: القضايا والخيارات فى المفاوضات القادمة من منظور الدول النامية. الجلسة الأولى: الاتجاهات العامة خلال العقدين الماضيين فى الأسواق العالمية والنظرة المستقبلية في المدى المتوسط. الورقة الأولى. جنيف ٢٣-٢٤ سبتمبر ١٩٩٩.

جدول رقم (٤) التغير النسبي في استهلاك الفرد من السلع الغذائية نتيجة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم: دراسة حالة في مصر

الدولة	القمح	الارز	الذرة	البقول	السكر	زيوت الطعام	٪ للتغير فى استهلاك الفرد من السلع الغذائية
القمح	-٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٢٩	-٠,٠٠٤	-٠,١٣	-٠,٢٨	-٪١٣,٢٥
الارز	٠,٣٤	-٠,٥٤	٠,٢١	-٠,٠٤٤	-٠,٠١٦	-٠,٠٤٦	-٪٣٩,١٨
الذره	٠,١٧	٠,١٤	-٠,١٩	-٠,٠٠٢	-٠,٠٠٦	-٠,٠١٧	٪١٥,٨
البقول	-٠,٠٠٢	-٠,٠٠١	-٠,٠٠١	-٠,٤٦	-٠,٠٠٢	-٠,٠٠٤	-٪٤٥,٢١
السكر	-٠,٠١	-٠,٠٢٢	-٠,٠٠٢	-٠,٠٠٢	-٠,٥١٦	-٠,٢٢	-٪٣٤,٧٥
زيوت الطعام	-٠,٠٣٣	-٠,٠٢٣	-٠,٠٠٧	-٠,٠٠٧	-٠,٠٢٤	-٠,٧٥	-٪٥٢,٣٩
السلع غير الغذائية	-٠,٠٢٧	-٠,٠١٢	-٠,٠٠١	-٠,٠١١	-٠,٠٤١	-٠,٠٩	-٪١١,٤
الزيادة المتوقعة فى سعر المستهلك	٪٧٤	٪٢٥	٪٢٨	٪٩٧	٪٣٧	٪٦٦	

المصدر: جمعت وحسبت من

Ibrahim Soliman (1992) "Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy" Proceedings of 1st International Conference on: "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition". Held at. "High Institute of Public Health" of Alexandria University in cooperation with "United Scientists for Projects and Development". Page 1-17.

جدول رقم (٥) الميزان التجارى فى الدول العربية فى عام ١٩٩٧

الدولة	نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات (٪)		
	الكلية	الزراعية	الغذائية
الاردن	٪٤٤,٧	٪٥٣,٢	٪٥٤,٣
الامارات	٪١٢١,١	٪٣٠,١	٪٢٩,١
البحرين	٪١١٠,٥	٪١٦,٤	٪١٨,٠
تونس	٪٦٩,٩	٪٧٧,٣	٪٧٧,٩
الجزائر	٪١٥٥,٤	٪١,٩	٪٨,٣
جيبوتى	٪٥٧,٣	٪١٣,٨	٪٢٥,١
السعودية	٪١٨٦,٠	٪١٤,٣	٪١٢,٤
السودان	٪٣٧,٦	٪١٠٠,٢	٪١٥٢,١
سوريا	٪٦٧,٩	٪١١٥,٧	٪٩٩,٥
الصومال	٪٨,٢	٪٢٥,٦	٪٣٠,٦
العراق	غ.م	غ.م	غ.م
عمان	٪١٣٤,٤	٪٣٢,٥	٪٣٤,٨
قطر	٪١٧٩,٥	٪٢٥,٤	٪٦,١
الكويت	٪١٨٨,٢	٪٢٠,٠	٪٣,٩
لبنان	٪٨,٦	٪٨,٥	١١,٢
ليبيا	٪١٦١,٦	٪٣٢,٠	٪٢,٠
مصر	٪٢٩,١	٪٢٥,٦	٪١٠,٢
المغرب	٪٥٩,٤	٪٥٤,٤	٪٦٠,٠
موريتانيا	٪٩٥,٤	٪٢٤٢,١	٪١٣٠,٢
اليمن	٪١٢٤,٣	٪٨,٢	٪٩,٢
الجملة	٪١١٦,٦	٪٣٠,٤	٪٢٦,١
مجلس التعاون الخليجى	٪١٥٤,١	٪٢٠,٣	٪١٦,٩
اتحاد المغرب العربى	٪١٠٨,٥	٪٣٦,٠	٪٣٩,٠

(١) غ.م = بيانات غير متوافرة.

المصدر: جمعت وحسبت من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٨). "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية" المجلد رقم ١٨ ، الخرطوم السودان.

جدول رقم (٦) تطور نسب الاكتفاء الذاتى (٪) من المجموعات الغذائية الأساسية

فى الدول العربية فى الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٧

المنطقة / النوع	دول خارج مجلس التعاون والاتحاد المغربى		مجلس التعاون لدول الخليج		الاتحاد المغربى	
	٩٤-٩٠	٩٧-٩٥	٩٤-٩٠	٩٧-٩٥	٩٤-٩٠	٩٧-٩٥
الحبوب	٦١,٩	٥٥,٣	٧٢	٢٣,٠	٤٧,٨	٣٦,٣
البقول	٧٠,٢	٧٤,٨	٠,٠	٠,٠	٦٣,٠	٦١,٠
الخضر	٩٨,٦	٩٨,٢	٧٠,٩	٧٣,٤	١٠٢,٠	١٠١,٦
الفاكهة	٩٩,٥	٩٧,٤	٥٩,٠	٥٦,٩	١١٠,٩	١٠٧,١
السكر	٣٩,١	٣٣,١	٠,٠	٠,٠	٢٣,٩	٢٠,١
الزيوت والشحوم	٣٨,١	٤٨,٨	٠,٦	٠,٥	٤١,٤	٤٨,٣
اللحوم الحمراء	٨٤,٨	٨٦,٥	٦١,٩	٥٠,٣	٩٥,٠	٩٦,٤
اللحوم البيضاء	٧٧,٨	٨١,٦	٤٧,٤	٥٨,١	٩٩,٨	٩٩,١
الاسماك	١١٥,٤	١١٣,١	٩٧,١	٩٦,٥	١٥٠,٦	١٤٤,٢
البيض	٩٧,٠	٩٦,٨	٨٤,٦	٨٣,١	٩٩,٣	١٠٠,٠
الالبان	٦١,٥	٧٠,٠	١٦,١	٢٤,٥	٤٥,٠	٥٧,٠

المصدر: جمعت وحسبت من:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٨). "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية". المجلد رقم ١٨ ، الخرطوم السودان.

مراجع باللغة الإنجليزية

FAO , **Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries.**

Paper No.1. Salient Trends in World Agricultural Production, Demand, Trade and Food Security.

Paper No2. Development in Global Agricultural Markets, 1995-1998

Paper No5. Food Security and the Forthcoming Trade Negotiations: Key Issues Raised by the World Food Summit. Geneva 23-24 September 1999.

World Bank. :**Structural and Sectoral Adjustment: World Bank Experience.** A Sector Study. Report No. 1491. Wash. D.C. USA,1995

International Monetary Fund. :**Economic Adjustment and Reform in Low Income Countries.** Studies by Staff of the International Monetary Fund. Wash. D.C., USA,1999.

Barracloug, Solon L. : **Agricultural Development and Food Security in the New Global Economic Order: Policy Issues for the South.** Working Papers on Asset Distribution Policy and Economic Growth. World Bank. Wash. D.C. USA,1999.

World Bank, :**Poverty Lines.** A Joint Publication by the Policy Research and Poverty and Social Policy Departments of the World Bank. Wash.D.C.,WB,1999.

FAO, (1999). **The State of Food and Agriculture 1998.** FAO, Rome, Italy.

Ibrahim Soliman. "Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy". **1st International Conference on "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition".** Alexandria University. High Institute of Public Health in Cooperation with United Scientists for Projects and Development. , 1992.PP.1-17.

مراجع باللغة العربية

إبراهيم سليمان. : "البيئة والغذاء: التحديات والطموحات". **المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين عن الزراعة المصرية فى عالم متغير**. الجيزة - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، نادى الزراعيين، ١٩٩٩.

إبراهيم سليمان: "التطوير المؤسسى لسوق الغذاء فى مصر فى ظل التحرر الاقتصادى". **المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين عن الزراعة المصرية فى عالم متغير**. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، نادى الزراعيين، ١٩٩٨.

Impacts of International and Regional Economic changes on Food Security in Arab Countries

Ibrahim Soliman

Over the last decade, the Arab region has shown deep dramatic socio-economic changes, due to exposure to the new world regime, named as "Globalization". This study investigated and appraised the major socio-economic changes in the Arab Region by country, which affect food security and food consumption pattern. The study associated both macro and micro economic variables with "food Availability, Adequacy, and Accessibility", i.e. "The Three A's".

To achieve these objectives this study concerned the analysis of several issues. First the study differentiated between the Social, political and Economic concepts of food security. Secondly, the study diagnosed the challenges that would face the achievement of socio-economic concept of food security in Arab World. It is concluded that: (1) Application of free-trade strategy is unable to alleviate poverty, (2) The absence of transparency and biased political position of the developed countries prevents the low income Arab countries from enjoying the benefits of the food aid and donations cited in the agreements of the WTO, (3) The "Transnational-companies" cause deepness of poverty in developing countries, (4) Free-trade strategy would not lead, spontaneously, to economic growth and income increase, (5) The new-world regime, accelerates the transmitting of the social and consumption attitudes of

the developed north to the undeveloped south rather than the tools of development and progress. On the other hand, The study analyzed the food consumption pattern and nutrition status under free market and free international trade era in Arab Countries, which included: (1) dietary adequacy among income level categories in nineties, (2) Food price subsidy and social dimension of development, (3) The impacts of international prices application on consumption pattern and nutrition status and (4) the required economic growth and investment to reach food security.

The study concluded a future perspective towards achievement of food security in Arab countries, which includes restructuring of the international cooperation and regional integration, as well as, reorientation of the concerned policies and reorganization of the related institutional systems. The major recommended programs are: (1) Implementation of the integrated rural development, (2) To issue, soon, the law of monopoly prevention and protection of competition, (3) To reform the cooperative system, (4) To establish and to operate a price stability fund, (5) Development of an effective and adequate marketing information system, (6) Rationalization of the existing food price subsidy program, (7) To reform the existing School Lunch program, (8) To support the NGO's towards development of a proper nutrition awareness of the consumers.